

المقصود على كل فرد من غير تعيينه بحرف بخلاف المعامل الباقية ما نصب
عد لعن حد ابن الحاجب لا احتياجا الى تكافؤ مع عدم تمام منعه ما
الاول فان يرد بال فعل في فعله القيام وبالعامل ايضاً يابيه ليدل برضوخ
صحة ضربه وبال فعل المضاف اليه ما يعبر المشق منه وبالذكور ما يعبر الحكم
بمعناه اشتغال الكمال لا يرد مع عدم تشبيهه بالنوع والعدد وهو المصدر
قوله لشدة صفة وما الثاني فالمصدر في محضه من ضم في شدة للتأكيد
اي الجهد كونه تاكيدا وتوضيحاً بمعنى عمله يعني جعل النصب على من له يخرج نحو
صحة من زيدان فان نصب الثاني كونه تاكيدا للمصنوع كالحجج التأكيد والامكان
مؤكداً للمصنوع وهذا جازع وما عن كنه لا يشيد المتكبر كما استدل في الورد
الورد في غير من عرف المصنوع به نية اذ غيظ واحتياج الى معرفة الا
صلاحيه ولا يتقدم هذا التسم اعني نصب للتأكيد على عامله لان حق
المؤكد التأخير كما يشيرونه بجمع كونه تاكيدا للمصنوع من حيث يحل ولا كثره
فيما رده هذه الثابتة بوجه الاخيرين فلذا خصص النقي الورد والنوع او
العدد بخلاف النصب في رتبة ضربه احسن وارجح لان ثمة وهو ان
المفعول المطلق وهذا ليس تمام الحد لعدم الاحتياج بل حكم احكامه بذلك
بمعنى العامل واما بخلاف الملازمة لم يفظ فانه قد لا يكون نحو عرفت جواسا
وسبق الملازمة اشارة الكهاني معني مدلولها اما ساطبة فيها عرفت
ضرباً او ضمناً كذا كذا عرفت من ضربه ارغفتنا نحو ضربه من ضرباً ولو كان
تدلاله بنية حكماً حكماً او حكماً بالادفعاً لينا ولغرضه سوطاً او
ثلاثة ضربه واما عن قوله تعالى والله انتم من الارض بنا وابتدأ اليه التبيان
فالله بنية فيه وضعي كالحكم كما قبله بعد ان ايمع من حذف عامل المفعول
المطلق نحو عرفت ويحب الحذف المذكور لفضله ارحم من حذف عامل فضله من مفضل
من الشكر اذا ثبتت منه بنية وايضاً من ان ايعاد ومحمد له وليك من باب
الامكان

الامكان بمعنى البت ان اقاموا التفتيش للتكرير اي اقيم لا تشال امر ولا ابرج عن
نما في كالمقيم في موضع العلم ان ابن الحاجب قسم وجوب الحذف الى الساعي والقياسي
وعد محمولاً دون الامر من الاول وليكن من الثاني وحصره الرضوي والقياسي
وزاد فيه من ضما ما وقع بيننا المفاعلة لفعلها بالاضافة واللام من غير
ارادة النوع نحو كتاب الله وصيغته ووعده الله وسنة الله فصرف الرقاب
وسجان الله وليسك وروسا لذكره وكذا لذكره وجعلها كالمفعول في حركات
ستيا وعلال الله رعياناً وشكره شكراً في فعله البلاغة تحده محمولاً ونحو مكر
مكرهم ونحو الحسبي وفعلت فعملت فعملت فعملت فعملت فعملت فعملت
لا تتعاضد نحو قوله تعالى في ثم ارجح البصر كرتين واما نحو ليدركه من يدخل في
الزايده وارر هذا هو الحق وكان المصنوع عيلاً لهذا حيث قيد محمولاً في قوله
ليسك ولم يصرح السماع غير انه لم يذكر اللام في الاولين وحصل هذا التسم
عن البواقي بان لم يذكر النافذة فيه بالانحصار على الاشارة للنية فان علم
انه اراد به الساعي ويمكن ان يجعل متعلقاً بالثالثة على التنازع مشعراً
ليسان باللام باللام وليسك بالاضافة فيوماً فعل الرضوي وتوالياً ويجب فيما يجب
فاعله او مفعوله بالاضافة او اللام غير نزع كان او في وما عطف على فضله اي
مفعول مطلق وهو مثبت بعد نفي او معناه دخل كل منهما على ما لم يفعل
تاسخ او اسم وهذا الذي من عبارة الكافية لا يكون المفعول المطلق خبره لعدم
صحة العمل الا بخلافه كما انها انت حيزاً وما كان زيداً لا يسيراً وما وجد نكر الا بيسر
بريداً ومكر عطف على مثبت بعده راجح اليها ما يكون خبره نحو زيد يسيراً
يسيراً وان زيداً او كان يسيراً روي وجوب الحذف ان المصنوع من هذا
المحصن التكرير وصف الشيء بروام حصول الفعل منه ووضوح الفعل للنفرد
واللهم العامل كالتصريح ان هذا المصدر بعد الحذف المذكور يدل على تعيين
العامل وان اريد زيارته المبالغة فمع المصدر على الخبر مجازاً نحو ما زيداً